



التجارة العربية البينية

ودورها في تعزيز الأمن العربي والإقليمي

د. طه يونس حمادي د. عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان

مستخلص البحث

ان التجارة العربية البينية تعد الخطوة الأساسية في تعزيز التكتل الإقليمي والتكامل الاقتصادي العربي، فعن طريقها يتم تعميق قاعدة التخصص والاستفادة من مزايا التكلفة النسبية، والإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد، وتحسين الوضع العربي في تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة المساومة العربية، كون التكتل الإقليمي العربي سيزيد من حجم التجارة العربية البينية، ويتيح للوطن العربي إمكانية القيام بمشروعات كبيرة، ليس بمقدور أية دولة عربية القيام بها بصورة انفرادية، ويجب أن نبين أن العمل العربي المشترك هو الأداة الفعالة للوصول إلى ذلك، والذي هو بحاجة إلى إرادة سياسية صادقة من القيادات العربية، لأن غياب هذه الإرادة هي سبب رئيس لإعاقة مسيرة هذا العمل ويمنعها من مواجهة التحديات الراهنة. إن هذه الدراسة محاولة جادة لإلقاء الضوء على حجم التجارة العربية البينية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، واتجاهاتها المستقبلية في المدى المنظور من القرن الحالي، لاعتقادنا بأن هذا الحجم لا زال متواضعا، مما يجعل الدول العربية تعتمد في تجارتها على الدول الأجنبية، وتعرض اقتصادياتها إلى درجة عالية من الانكشاف، ويجعلها ترتبط بتبعية اقتصادية وسياسية الأمر الذي يهدد أمنها العربي والإقليمي.

التجارة العربية البينية

ودورها في تعزيز الأمن العربي والإقليمي

د. عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان*

د. طه يونس حمادي*

المقدمة:

تحتل التجارة أهمية كبيرة في الاقتصادات المختلفة ، سواءً كانت نامية او متقدمة ، وقد ازداد اهتمام البلدان النامية بها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما نالت معظم البلدان النامية ومنها البلدان العربية استقلالها السياسي ، فبرزت أهمية التجارة البينية ، بوصفها خطوة في طريق التكامل الاقتصادي .

ان الدول العربية هي الان بأمر الحاجة الى تفعيل تجارتها البينية من أي وقت مضى ، وعليه يجب ان تسعى الى زيادة تعاونها من خلال تحفيز التجارة البينية ، لغرض توسيع السوق وزيادة التخصص وتقسيم العمل وتحقيق وفورات الحجم الكبير ، من اجل الوقوف في وجه التحديات الراهنة ، متمثلة بالعملة وغيرها من التكتلات الاقتصادية ، في عصر انتشرت فيه هذه التكتلات وتسارعت الدعوة الى اقتصاد السوق ، وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل القطبية الواحدة ، بحيث اصبحت الدول العربية بأشد الحاجة الى العمل العربي المشترك من اجل النهوض باقتصاداتها وتحقيق الرفاهية لشعبها .

وتتجلى أهمية البحث من خلال اعطاء صورة واضحة عن واقع التجارة العربية البينية خلال المدة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) ، واتجاهات هذا الواقع خلال المدة نفسها كون هذه المدة قد شهدت الكثير من التغيرات الدولية .

مشكلة البحث :

لقد تم عقد الكثير من الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية ، بدءاً من اتفاقية ١٩٥٣ ومروراً بالسوق العربية المشتركة ووصولاً الى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وغيرها من الاتفاقيات ، الا ان حجم التجارة العربية البينية (صادرات واستيرادات) لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات والاستيرادات العربية الخارجية ككل ، وكذلك تشكل نسبة متدنية من ناتجها المحلي الاجمالي .

(*) أستاذ مساعد/ قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

(**) أستاذ مساعد/ قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحليل واقع التجارة العربية البينية وتقدير اتجاهات هذا الواقع في المدى المنظور من القرن الحادي والعشرين .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان واقع التجارة العربية البينية واتجاهات هذا الواقع يتعرض الى المزيد من التراجع والتدهور خلال مدة الدراسة .

اسلوب البحث :

لقد تم استخدام اسلوب التحليل الاقتصادي من خلال اتباع معيار درجة الانكشاف بين الاقتصادات العربية لمعرفة مدى اعتمادها على بعضها البعض ومدى اعتمادها على العالم الخارجي ، كذلك تم استخدام اسلوب تحليل الاتجاه (Trend Analysis) للتعرف على اتجاهات التجارة العربية البينية (صادرات واستيرادات) بقيمتها المطلقة ونسبها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لتحديد تطورها المستقبلي في المدى المنظور من القرن الحادي والعشرين وقد اشتمل البحث على ثلاثة مباحث ، ينطرق الاول الى الاطار النظري ، في حين ينصرف الثاني الى تحليل واقع التجارة العربية البينية خلال مدة الدراسة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) ويهتم المبحث الثالث بتقدير وتحليل اتجاهات التجارة العربية البينية ، والتجارة العربية مع العالم الخارجي ، ودرجة انكشاف الاقتصادات العربية على بعضها البعض ، ودرجة انكشافها على العالم الخارجي .

المبحث الاول : الاطار النظري :

لقد حاولت الكثير من نظريات التجارة الدولية اعطاء تفسيرات لاسباب قيام التبادل التجاري بين الدول وظهرت نظريات اخرى تبين دور التجارة الدولية في العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي ، منذ زمن التجاريين ، ولكن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا السباقين في هذا الميدان ، اذ وضعوا نظريات واضحة ومنظمة تبين المكاسب التي تعود على اطراف التبادل من التجارة وقد نشرت اولى نظرياتهم على يد عالم الاقتصاد الشهير آدم (Adam Smith) في نظريته المعروفة "نظرية الميزة المطلقة"^(١) ومن بعده ديفيد ريكاردو (David Ricardo) بنظريته المعروفة بـ "نظرية الميزة النسبية"^(٢) ، ثم توالى التعديلات والاضافات من قبل العديد من الاقتصاديين وصولاً الى النظريات الحديثة في التجارة الدولية التي ظهرت في الثمانينيات من القرن الماضي^(٣) ، الا ان معظم هذه التعديلات والاضافات والنظريات لم تتحرر تماماً من الاسس التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيك ، باستثناء الاعتماد على

عنصرين من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال ، بدلاً من عنصر انتاجي واحد هو العمل ، الذي كان معتمداً من قبل الاقتصاديين الكلاسيك .

ان نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث تستند الى وجود اختلافات مطلقة في تكاليف انتاج السلع بين بلد وآخر ، وعليه فان عملية التبادل تعمل على اتاحة المجال للملائم لكي يتخلص البلد من الانتاج الزائد او الفائض عن حاجته ، وهكذا تقتصر كل دولة او بلد على انتاج السلع التي تتفوق في انتاجها صناعية كانت ام زراعية واعتبر ان التفوق المطلق هو الذي يعول عليه في الانتاج والتصدير ، التي نوه عنها آدم سميث في معرض توضيحه لدور التجارة الخارجية في توسيع حجم السوق ، وتهيأة الفرص لتطبيق التخصص وتقسيم العمل من خلال الاشارة الى منافع التجارة في رفع المستوى العام للانتاجية لدى الدول المشتركة فيها ، حيث كان ذلك اساس ما اطلق عليه فيما بعد بـ (النظرية الانتاجية) .

اما ديفيد ريكاردو فقد اشار الى التفوق النسبي وليس التفوق المطلق ، هو الذي يحدد مجال التخصص في الانتاج واعتبر بان قيمة السلعة تعتمد على ما يتطلبه انتاجها من عمل ، ووفقاً لذلك لا يشترط ان تتفوق الدولة تفوقاً مطلقاً في انتاج معين لكي تتخصص به وانما يكفيها بان تتفوق فيه تفوقاً نسبياً ، وهكذا فان من مصلحة جميع الدول ان تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يكون تفوقها فيها عند حده الاقصى وتتخلى عن السلع التي يكون تفوقها فيها عند حده الأدنى ، وهكذا يتضح توكيد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، من منطلق انها ليست مجرد اداة للنهوض بالكفاية الانتاجية ، وتحقيق التوزيع الامثل للموارد ، بل اعتبروها بمثابة ماكينة للنمو^(٤) (Engine of Growth) ، او خادمة للنمو على حد تعبير كرافس (I. Kravis) ، لذلك يتجسد توكيد هذا الفكر من خلال بيان اثر تراكم رأس المال ، نتيجة تخصيص الكفاءة للموارد ، بما يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي ، وبالتالي رفع مستوى الادخار ومن ثم حفز الاستثمار بسبب اتساع حجم السوق ، والاستفادة من تزايد الغلة ووفورات الحجم ، اذ تزداد فرص الاستثمار المنتج مع اتساع حجم السوق .

ان نظريات التجارة الدولية الحديثة نسبياً ، والتي ظهرت في العقد الثالث من القرن العشرين ، والتي من اشهرها النظرية المعروفة باسم "نظرية هكشر - اوهلين" (Heckscher - Ohlin theory) ارجعت سبب تباين مستوى التكاليف في الدول المختلفة الى سوء توزيع السكان فيها ، وغالباً ما يكون هذا التوزيع غير متناسب مع مساحة الارض وخصوبتها ومواردها الطبيعية ، وعليه ترى هذه النظرية ان اجور العمال تكون منخفضة في الدول التي تكثر فيها الايدي العاملة بالنسبة لمجال العمل ، بينما تكون الاجور مرتفعة في



الدول التي تقل فيها الايدي العاملة . ويسري هذا التفسير على الارض ورأس المال ايضاً (بقية عناصر الانتاج) وعليه يرى اصحاب هذه النظرية ان الدول المكتظة بالسكان تتفوق في انتاج السلع التي تعتمد على كمية كبيرة من العمل وكمية صغيرة من رأس المال فتكون تكاليفها منخفضة نسبياً ويصبح تصديرها الى الخارج سهلاً ، بينما تكون الدول التي تقل فيها الايدي العاملة بالنسبة لرأس المال متفوقة في انتاج السلع التي تعتمد على عدد قليل من الايدي العاملة وكمية كبيرة من رأس المال ، فتستطيع انتاجها بأسعار منخفضة نسبياً وتصديرها الى الخارج بسهولة ، بكلام آخر ، ان هذه النظرية تحاول تفسير اسباب تباين تكاليف الانتاج بمدى توافر عناصر الانتاج^(٥) ، ان النتمن في معظم نظريات التجارة الخارجية منذ زمن الكلاسيك وحتى يومنا هذا يجد انها كانت تركز على مسألتين مهمتين ، الاولى ، هي التخصص ايأ كان اساس هذا التخصص ، والمسألة الثانية ، هي انه قيام التجارة سوف يؤدي الى اتساع السوق ، وهذا الاتساع يزيد من عملية التخصص وبالتالي يكون تخصيص الموارد بصورة اكثر كفاءة ، فيزداد النمو الاقتصادي ومن ثم رفاهية شعوب دول اطراف التبادل^(٦) .

من هذا العرض السريع والموجز يمكن الوصول الى استنتاج مفاده ان قيام التجارة العربية البينية سوف يؤدي الى زيادة حجم السوق، مما يؤدي الى زيادة التخصص وتقسيم العمل ، وتجعل توزيع او تخصيص الموارد اكثر كفاءة، بكلام آخر، ان مبدأ اقامة منطقة اقليمية للتجارة العربية لا يتعارض مع الاسس النظرية لادبيات او نظريات التجارة الخارجية ، بل ينسجم مع هذا المبدأ، ان تفعيل التجارة العربية البينية، تعد الخطوة الاولى في طريق التكامل الاقتصادي العربي، وعن طريقها يتم تعميق قاعدة التخصص والاستفادة الكبيرة من مزايا التكلفة النسبية، والاسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد، وتحسين الوضع العربي في تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة المساومة العربية، كون التكتل الاقليمي العربي سيزيد من حجم التجارة العربية البينية، ويتيح للوطن العربي امكانية القيام بمشروعات كبيرة، ليس بمقدور أي بلد عربي القيام بها بصورة انفرادية، ويجب ان نبين ان العمل العربي المشترك هو الاداة الفعالة للوصول الى ذلك، والذي اصبح الان ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الدولية الراهنة، والتعامل بشكل دقيق وعقائني مع ظاهرة العولمة الاقتصادية التي احدى مرتكزاتها الاساسية تحرير التجارة الدولية، وما يترتب على ذلك من تهميش للاقتصادات النامية، ومنها الاقتصادات العربية، وتهدد واضح لمستقبل الامن العربي والاقليمي .

بعد هذا التحليل الموجز لمضامين بعض نظريات التجارة الدولية ، من الضروري تحليل واقع التجارة العربية البينية خلال المدة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) وهذا ما سيتم التطرق اليه في المبحث الآتي :-

المبحث الثاني : تحليل واقع التجارة العربية البينية :

يتضمن هذا المبحث تحليل الواقع الراهن للتجارة العربية البينية، معتمدين في التحليل على مؤشر درجة الانكشاف بين الاقتصادات العربية، حيث ان زيادة درجة الانكشاف يبين هذه الاقتصادات تعد ظاهرة ايجابية وانخفاض هذه الدرجة تعتبر ظاهرة سلبية، كذلك سيتم معرفة وتحليل درجة انكشاف الاقتصادات العربية على العالم الخارجي وزيادة هذه الدرجة ربما يترتب عليها مخاطر تهدد هذه الاقتصادات وسيتم استخدام مؤشر نسبة الصادرات والاستيرادات البينية الى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، ومن ثم اجمالي التجارة العربية البينية الى الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك استخدام هذه المؤشرات لمعرفة درجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم الخارجي، أي استخدام نسبة الصادرات والاستيرادات العربية من العالم الخارجي واجمالي التجارة الخارجية للدول العربية الى الناتج المحلي الاجمالي العربي فضلاً عن تحليل مؤشرات اخرى توضح مدى قوة التجارة العربية البينية :

أولاً : نسبة الصادرات والاستيرادات العربية البينية في الناتج المحلي الاجمالي :

يتضح من الجدول (١) ان معدل قيمة الصادرات العربية البينية قد بلغ ٩,٨ مليار دولار للمدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ثم زادت القيمة المطلقة لمعدل هذه الصادرات لتصبح ١٢,٥ مليار دولار للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، اما معدل قيمة الاستيرادات العربية البينية فقد بلغت ٧,٧ مليار دولار للمدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ثم ارتفع الى ١١,٢ مليار دولار للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، وعلى الرغم من حصول زيادة واضحة في معدل الصادرات والاستيرادات العربية البينية في المدة الثانية من الدراسة مقارنة بالمدة الاولى، الا ان درجة الانكشاف بين الاقتصادات العربية - بمعيار نسبة الصادرات والاستيرادات البينية او حجم اجمالي التجارة العربية البينية الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للدول العربية يشير الى انخفاض معدل درجة هذه المؤشرات خلال المدة الثانية من الدراسة مقارنة بالمدة الاولى حيث كان معدل درجة انكشاف الصادرات العربية البينية ٢,٤ للمدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) انخفض هذا المعدل الى ٢,٢ % خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) وكذلك فان مؤشر معدل درجة انكشاف الاستيرادات العربية البينية بلغ ٢,٠ % من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، انخفض هذا المعدل واصبح ١,٩ % من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، اما معدل درجة انكشاف الاقتصادات العربية بمعيار حجم التجارة العربية البينية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ ٤,٤ % من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، انخفض هذا المعدل واصبح ٤,١ % من الناتج المحلي الاجمالي



خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) . وهذا يعني ان التجارة العربية البينية لم تتم بنفس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية .

ثانياً : نسبة الصادرات والاستيرادات العربية البينية الى اجمالي الصادرات والاستيرادات الخارجية ومعدل نموها :

يتضح من الجدول (٢) ان معدل نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي صادراتها الى العالم الخارجي قد بلغ ٩,٣ % خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) انخفض هذا المعدل الى ٨,٣ % خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، وكذلك فان معدل نمو الصادرات العربية البينية قد بلغ ٠,٧ % خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، انخفض الى ٠,٢ % خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، اما نسبة الاستيرادات العربية البينية الى اجمالي استيراداتها الخارجية فقد بلغ معدل هذه النسبة ٨,٥ % خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) انخفض هذا المعدل الى ٨,٣ % خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، وكذلك فان معدل نمو هذه الاستيرادات قد بلغ ٠,٤ % خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) اصبح هذا المعدل سالباً خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) .

اما بخصوص درجة انكشاف الاقتصادات العربية على بعضها فقد بلغ معدل هذه الدرجة ٤,٤ % من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، ارتفع هذا المعدل ارتفاعاً طفيفاً اذ بلغ ٤,٧ % من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) وفيما يتعلق بمعدل نمو التجارة العربية البينية فقد وصل هذا المعدل الى ١ % خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) تلاشى هذا المعدل خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) .

ثالثاً : درجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم الخارجي :

يتضح من الجدول (٣) ان معدل نسبة اجمالي الصادرات العربية الى العالم الخارجي قد بلغ حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للدول العربية خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ارتفع هذا المعدل الى ٢٨% من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) اما معدل نسبة اجمالي الاستيرادات العربية الى العالم الخارجي فقد بلغ ٢٤% من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) حافظ هذا المعدل على مستواه خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) .

اما معدل درجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم الخارجي فقد بلغ ٤٩% خلال المدة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) ارتفع هذا المعدل الى ٥٢% خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ، ان مؤشر درجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم الخارجي يبين مدى اهمية الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الاجمالي ويعكس مدى تأثير هذه الاقتصادات برياح التجارة الخارجية على حد تعبير ارثر لويس (Arthur Lewis) مما يعني تعرض الامن القومي

العربي والاقليمي لكثير من الاحتمالات ، على ان هذا لا يعني في الوقت نفسه ان ليس للتجارة الخارجية فوائد للمشاركين فيها ، لكنه يؤكد ضرورة تجنب الاعتماد الكلي للنشاط الاقتصادي العربي على التجارة الخارجية ، ولاسيما ان الاقتصادات العربية تعتمد اعتماداً كلياً على صادرات النفط الخام التي هي سلعة ذات خصوصية تختلف عن بقية السلع وتتصف بحساسية عالية تجاه تغيرات الاوضاع السياسية.

المبحث الثالث : تقدير وتحليل اتجاه التجارة العربية البينية واتجاه اجمالي التجارة العربية مع العالم :
تمهيد :

لغرض تقدير وتحليل اتجاه التجارة العربية البينية واتجاه اجمالي التجارة العربية مع العالم ، استخدمنا عدة انواع من نموذج تحليل الاتجاه (Trend Analysis) وهي نموذج الاتجاه الخطي (Linear Trend Model) ، ونموذج الاتجاه التربيعي (Quadratic Trend Model) ، ونموذج الاتجاه للنمو الاسي (Trend Model Of Exponential Growth) ، ونموذج الاتجاه اللوجستي للمنحني (S-Curve (Pearl - Reed) Logistic (s)) ، ونموذج الاتجاه للتوقعات المتولدة (Generated Forecasts) ، للحصول على معادلة الاتجاه الملائمة او الموصفة توصيفاً جيداً (Fitted Trend Equation) وبعد اخضاع النتائج التي يتم الحصول عليها من النماذج المذكورة لمقاييس الدقة (Accuracy Measures) وهي (Mab , Mad and Msd) ، وقد اتضح ان النموذج الخطي يمثل البيانات افضل تمثيل ، وعليه سنعتمد في تحليلنا للاتجاه على هذا النموذج :

- معادلة اتجاه نمو الصادرات العربية البينية (EXG) وهي :

$$EXG = 0.582 - 0.061 T \quad \dots (1)$$

- معادلة اتجاه نمو الاستيرادات العربية البينية (MG) هي :

$$MG = 0.350 - 0.027 T \quad \dots (2)$$

- معادلة اتجاه نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية الى العالم (EXR) هي :

$$EXR = 9.312 - 0.075 T \quad \dots (3)$$

- معادلة اتجاه نسبة الاستيرادات العربية البينية الى اجمالي الاستيرادات العربية من العالم (MR) هي :

$$MR = 8.900 - 0.001 T \quad \dots (4)$$

- معادلة اتجاه درجة انكشاف الاقتصادات العربية على بعضها البعض (OD) هي :

$$OD = 4.427 - 0.008 T \quad \dots (5)$$

- معادلة اتجاه نسبة الصادرات العربية الى العالم من الناتج المحلي الاجمالي (EEXR) هي :

$$EEXR = 25.150 + 5.225 T \quad \dots (6)$$

- معادلة اتجاه نسبة اجمالي الاستيرادات العربية من العالم الى الناتج المحلي الاجمالي (EMR) هي :

$$EMR = 24.175 - 0.042 T \quad \dots (7)$$



- معادلة اتجاه درجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم (EOD) هي :

$$EOD = 49.325 + 0.182 T \quad \dots (8)$$

يتضح من نتائج تقدير الاتجاه للتجارة العربية البينية والمتمثلة بالمعادلات (١) و (٢) و (٣) و (٤) ، وهي اتجاه نمو الصادرات العربية البينية ، واتجاه نمو الاستيرادات العربية البينية ، واتجاه نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية الى العالم ، والاتجاه نسبة الاستيرادات العربية البينية الى اجمالي الاستيرادات العربية من العالم على التوالي ، ان المؤشرات المذكورة تتجه نحو التدهور ، كما تشير الى ذلك الاشارة السالبة لمعلمة الاتجاه في المعادلات المذكورة اعلاه ، اما درجة انكشاف الاقتصادات العربية البينية على بعضها البعض فهي الاخرى تؤكد تراجع التجارة العربية البينية ، كما تدل على ذلك معلمة الاتجاه في المعادلة (٥) المسبوقة باشارة سالبة ، وهذا يعني ان التجارة العربية البينية كانت في حالة تدهور خلال مدة الدراسة ، وهذه النتائج جاءت متفقة مع التحليل الذي بيناه في المبحث الثاني ، كما انها جاءت منسجمة مع فرضية البحث .

ان هذا التراجع يعود بشكل رئيس الى عدم تنوع الصادرات والاستيرادات العربية البينية وضعف تكامل الاقتصادات العربية كون معظم الاقتصادات العربية اقتصادات متشابهة في منتجاتها فهي في معظمها نفطية .
 اذ تشكل هذه السلعة نسبة عالية من اجمالي صادراتها ومن ناتجها القومي ، فضلاً عن

سيطرة نزعة الولاء للسلع الاجنبية من قبل المستهلك العربي .
 اما المعادلتان (٦) و (٨) واللتان تبينان ان نسبة اجمالي الصادرات العربية الى العالم منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ودرجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم على التوالي ، فيتضح من نتائج تقدير الاتجاه ان هذه المؤشرات تتجه نحو التزايد ، كما تشير الى ذلك الاشارة الموجبة لمعلمة الاتجاه ، وهذا يعني ان الصادرات العربية الى العالم في حالة تزايد ولو ان معظم هذه الصادرات هي صادرات نفطية ، في حين ان المعادلة (٧) والتي تبين تقدير اتجاه نسبة الاستيرادات العربية من العالم الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي العربي ، فتبين معلمة الاتجاه المسبوقة باشارة سالبة ان هناك تراجع في نسبة الاستيرادات العربية من العالم الى الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا التراجع لا يعني ان الاستيرادات العربية من العالم الخارجي هي في حالة تناقص او انخفاض ، بل على العكس ، تشير المعطيات المتوفرة لهذه الدراسة ان هناك تزايد في القيمة المطلقة لهذه الاستيرادات ، مما يؤكد على ان هذا التراجع النسبي في الاستيرادات سببه تزايد الناتج المحلي الاجمالي العربي خلال مدة الدراسة ، الامر الذي جعل نسبة الاستيرادات العربية من العالم الى الناتج المحلي الاجمالي تتجه نحو التراجع .

الا ان المؤشر الخطر في هذه الدراسة هو درجة انكشاف الاقتصادات العربية الى العالم الخارجي اذ تبين المعادلة (٨) ان معلمة الاتجاه مسبوقة باشارة موجبة مما يعني ان هناك تزايد بدرجة انكشاف الاقتصادات العربية على العالم الخارجي ، الامر الذي يجعل اقتصادات الدول العربية تابعة في حركتها وتغييرها لدول العالم الخارجي أي ان السياسة الاقتصادية في الدول العربية ستكون محكومة بالسياسة الاقتصادية للدول الخارجية ، وبالتالي يجعل الامن العربي والاقليمي معرض لاحتمالات التهديد وعدم الاستقرار في أي لحظة .



جدول (١)

يوضح التجارة العربية البينية للصادرات والاستيرادات ونسبتها الى الناتج المحلي
الاجمالي العربي (GDP) (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

المؤشرات السنوات	الصادرات العربية البينية مليار دولار	الاستيرادات العربية البينية مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي العربي (GDP)	الصادرات (GDP)	الاستيرادات (GDP)	درجة الانكشاف
١٩٨٥	٧,٤	٧,٩	٣٧٩,٣	٢	٢	٤
١٩٨٦	٧,٧	٦,٣	٣٦١,٢	٢	٢	٤
١٩٨٧	٨,٥	٧,٢	٣٩١,٧	٢	٢	٤
١٩٨٨	٩,٦	٨,٠	٣٦٩,٨	٣	٢	٥
١٩٨٩	١١,٦	٩,٣	٣٩٦,٨	٣	٢	٥
١٩٩٠	١٣,٢	١٠,٠	٤١٩,٠	٣	٢	٥
١٩٩١	١٠,٢	٩,٨	٤٦٦,٦	٢	٢	٤
١٩٩٢	١٠,٢	١٠,٥	٤٧٦,٣	٢	٢	٤
١٩٩٣	١٠,٥	١١,٣	٤٨٦,٠	٢	٢	٤
١٩٩٤	١١,٢	١٢,٢	٤٩٦,٩	٢	٢	٤
١٩٩٥	١٢,٥	١٢,٣	٥٣٠,٠	٢	٢	٤
١٩٩٦	١١,٢	١٣,٦	٥٨٥,١	٢	٢	٤
١٩٩٧	١٢,٣	١٢,٦	٦٠٧,٠	٢	٢	٤
١٩٩٨	١٥,٢	١٢,٩	٥٨٦,٤	٣	٢	٥
١٩٩٩	١٤,١	٧,٢	٦٢٩,٤	٢	١	٣
٢٠٠٠	١٧,٨	١١,٤	٧٠٨,٩	٣	٢	٥
٨٥-٨٩	٨,٩	٧,٧	٨,٤	٢,٤	٢,٠	٤,٤
٩٠-٢٠٠٠	١٢,٥	١١,٢	٧,٤	٢,٢	١,٩	٤,١

المصادر :

- ١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨ .
- ٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠ .
- ٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥ .
- ٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ .
- ٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ .

جدول (٢)

يوضح نسبة ونمو الصادرات والاستيرادات العربية البينية
الى اجمالي الصادرات والاستيرادات العربية
(١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

المؤشرات السنوات	نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات	نسبة نمو الصادرات	نسبة الاستيرادات البينية الى اجمالي الاستيرادات	نسبة نمو الاستيرادات	درجة الاكتشاف	نمو التجارة العربية
١٩٨٥	٦,٩	٠,٣	8.8	0.8	4.0	-0.14
١٩٨٦	٩,٨	٢,٩	8.5	-1.0	4.1	0.01
١٩٨٧	٩,٣	-0.5	9.7	1.4	4.1	0.04
١٩٨٨	١٠,٥	1.2	9.8	-0.3	4.6	0.32
١٩٨٩	١٠,٤	-0.1	9.1	1.2	5.2	0.3
١٩٩٠	٩,٥	-0.9	8.9	0.1	5.0	-0.05
١٩٩١	٨,٠	-1.5	9.3	-0.7	4.2	-0.41
١٩٩٢	٧,٨	-0.2	9.7	-0.2	4.2	0.02
١٩٩٣	٨,٤	0.6	9.3	0.4	4.2	0.01
١٩٩٤	٨,٨	0.4	9.7	0.4	4.4	0.07
١٩٩٥	٨,٦	-0.2	9.5	-0.2	4.5	0.07
١٩٩٦	٧,٣	-1.3	10.3	-0.7	4.4	-0.06
١٩٩٧	٦,٩	-0.4	8.9	1.4	4.0	-0.02
١٩٩٨	١٠,٩	0.3	8.5	-0.4	4.5	0.28
١٩٩٩	٨,٣	0.2	8.0	-0.2	4.2	0.1
٢٠٠٠	٧,٣	0.1	7.5	-0.1	4.1	0.02
٨٥-٨٩	٩,٣	0.7	8.5	0.4	4.4	0.1
٩٠-٢٠٠٠	٨,٣	-0.2	8.3	-0.02	4.7	0.0

المصادر :

نفس المصادر في الجدول رقم (١) .



جدول (٣)
نموذج التجارة الخارجية للدول العربية ودرجة انكشاف الاقتصاد العربي
(١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

المؤشرات السنوات	الصادرات مليار دولار	الاستيرادات مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي العربي (GDP)	الصادرات (GDP)	الاستيرادات (GDP)	درجة الانكشاف
١٩٨٥	١٠٧,٢	٩٤,٠	٣٧٩,٣	٢٨	٢٥	٥٣
١٩٨٦	٧٨,٩	٨٥,٢	٣٦١,٢	٢٢	٢٤	٤٦
١٩٨٧	٩١,٤	٨٢,٣	٣٩١,٧	٢٣	٢١	٤٤
١٩٨٨	٩١,٣	٩٣,٧	٣٦٩,٨	٢٥	٢٥	٥٠
١٩٨٩	١١١,١	٩٥,٥	٣٩٦,٨	٢٨	٢٤	٥٢
١٩٩٠	١٣٩,٥	١٠٢,٤	٤١٩,٠	٣٣	٢٤	٥٧
١٩٩١	١٢٨,١	١٠١,٠	٤٦٦,٦	٢٧	٢٢	٤٩
١٩٩٢	١٣١,٣	١١٨,٤	٤٧٦,٣	٢٨	٢٥	٥٣
١٩٩٣	١٢٥,٣	١٢١,٣	٤٨٦,٠	٢٦	٢٥	٥١
١٩٩٤	١٢٧,٦	١٢٦,١	٤٩٦,٩	٢٦	٢٥	٥١
١٩٩٥	١٤٥,٥	١٢٩,٩	٥٣٠,٠	٢٧	٢٥	٥٢
١٩٩٦	١٥٣,١	١٣٢,٤	٥٨٩,١	٢٦	٢٣	٤٩
١٩٩٧	١٧٨,٨	١٤١,٨	٦٠٧,٠	٢٩	٢٣	٥٢
١٩٩٨	١٣٩,٢	١٥١,٤	٥٨٦,٤	٢٤	٢٦	٥٠
١٩٩٩	١٦٩,٩	١٤٤,٤	٦٢٩,٤	٢٧	٢٣	٥٠
٢٠٠٠	٢٤٣,٣	١٥٢,٤	٧٠٨,٩	٣٤	٢١	٥٥
٨٥-٨٩				٢٥	٢٤	٤٩
٩٠-٢٠٠٠				٢٨	٢٤	٥٢

المصادر :

نفس المصادر في الجدول رقم (١) .



الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات:

- ١- ان حجم التجارة العربية البينية لا يزال متواضعاً جداً على الرغم من عقد الكثير من اتفاقيات تسهيل التجارة بين الدول العربية ، بدءاً من اتفاقية عام ١٩٥٣ ومروراً بالسوق العربية المشتركة ووصولاً الى انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- ٢- ان درجة الانكشاف بين الاقتصادات العربية متدنية جداً وهذا يعني ضعف ترابط الاقتصادات العربية مع بعضها البعض ، وهي حالة غير صحية تماماً ولا تخدم اهداف وطموحات الامة العربية ، بل تعرض امنها العربي والاقليمي الى الخطر .
- ٣- ان حجم التجارة العربية لا يشكل وزناً كبيراً في حجم التجارة العالمية ، حيث ان نسبة صادرات العالم العربي الى صادرات العالم لا يتجاوز في احسن الاحوال ٥% ونفس النسبة فيما يتعلق بالاستيرادات ، أي حجم التجارة العربية ككل لا يتعدى ١٠% من تجارة العالم ، وعليه ولغرض تفعيل التجارة العربية البينية لابد من تثبيت بعض المقترحات .

ثانياً : المقترحات :

- ١- ضرورة اعتماد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كقرار سياسي يتخذ من اعلى المستويات بحكم واقع التجارة العربية البينية التي اعطت بعض ملامحها هذه الدراسة .
- ٢- ان الاستراتيجية المنشودة ليست قراراً ثابتاً ، بل هي تطور مستمر يستهدف تحقيق الامال المتجددة ، انطلاقاً من الواقع الذي يتجدد هو الاخر باستمرار ، على ان هذا الامر لا يمكن تحقيقه الا من خلال ارادة سياسية محلية واقليمية مؤمنة بالعمل العربي المشترك ، لخلق قوة احتياطية تكون بمستوى التحديات الراهنة التي من بعضها ظاهرة العولمة وتوجيهات واهداف منظمة التجارة العالمية (WTO) للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي والسياسي والامن العربي والاقليمي .
- ٣- ازالة كل المعوقات التي تعترض حركة التجارة العربية البينية ، باعتبار ان زيادة حجمها تعد خطوة ضرورية واسباسية في طريق التكامل الاقتصادي العربي التي تعزز قدرة الامة في الدفاع عن استقلالها الاقتصادي ، والسياسي وامنها العربي والاقليمي .



المصادر والهوامش

- 1- H. G. Munner , “International Economics Theory and Policy Issues”, Vikas Publishing House, PVT., Ltd., Delhi 1983 , P. 17 .
- 2- M. C. Vaish , “Money , Banking and International Trade” , Vikas Publishing House , PVT., Ltd. 4th ed. , New Delhi 1982 , P. 609 – 611 .
- 3- Stephen C. R. Munday , “Current Development in Economics” , Macmillan Press Ltd. , London , 1996 , P. 145 – 149 .
- 4- R. Baldwin , “Economic Development and Export Growth , A Study of Northern Rhodesia – 1920 – 1960” , Berkeley University of California Press , 1966 , P. 3 .
- 5- I. Kravis, “Trade as Handmaiden of Growth” , The Economic Journal , 1970 , P. 857 .
- 6- M. C. Vaish , OP., Cit. , P. 618 – 621 .

٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨ .

٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠ .

٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٥ .

١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ .

١١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ .



التجارة العربية البينية

ودورها في تعزيز الأمن العربي والإقليمي

د. طه يونس حمادي د. عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان

مستخلص البحث

إن التجارة العربية البينية تعد الخطوة الأساسية في تعزيز التكتل الإقليمي والتكامل الاقتصادي العربي، فعن طريقها يتم تعميق قاعدة التخصص والاستفادة من مزايا التكلفة النسبية، والإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد، وتحسين الوضع العربي في تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة المساومة العربية، كون التكتل الإقليمي العربي سيزيد من حجم التجارة العربية البينية، ويتيح للوطن العربي إمكانية القيام بمشروعات كبيرة، ليس بمقدور أية دولة عربية القيام بها بصورة انفرادية، ويجب أن نبين أن العمل العربي المشترك هو الأداة الفعالة للوصول إلى ذلك، والذي هو بحاجة إلى إرادة سياسية صادقة من القيادات العربية، لأن غياب هذه الإرادة هي سبب رئيس لإعاقة مسيرة هذا العمل ويمنعها من مواجهة التحديات الراهنة. إن هذه الدراسة محاولة جادة لإلقاء الضوء على حجم التجارة العربية البينية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، واتجاهاتها المستقبلية في المدى المنظور من القرن الحالي، لا اعتقادنا بأن هذا الحجم لا زال متواضعا، مما يجعل الدول العربية تعتمد في تجارتها على الدول الأجنبية، وتعرض اقتصادياتها إلى درجة عالية من الانكشاف، ويجعلها ترتبط بتبعية اقتصادية وسياسية الأمر الذي يهدد أمنها العربي والإقليمي.



Inter-Arab-Trade And It's Role In Enhancing Arab & Regional Security

By: Dr. Taha Y. Hmamdi

Dr. Abd Al-Aziz A. Al-Zydan

Abstract

Inter-Arab trade is considered a basic step in enhancing the regional bloc and Arab economic integration. Through this process, we can deepen the base of specialization, getting use from the features relative cost, using resources, improving Arab position in dividing international work and finally increasing Arab negotiation.

We should illustarte a fact that Arab communal work is an active means reaching to this goal needs a truthful political will by Arab governments. The study is serious try in showing the volume of Inter -Arab trade during the last decades of 20th century and it's future dirictions in the present century.